مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٧٣

الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إستيغنييفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/807)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/807)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة نيللي غوديلييف ماديبكا مبانغو، منسقة منظمة "صوتي يا ماما موكونغوماني/صوت المرأة الكونغولية".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/807، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من كل من السيدة كيتا والسفير عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة مبانغو.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة الجديدة لي كي أخاطبه لتقديم تقرير الأمين العام (S/2021/807) عن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديم لمحة عامة عن الحالة الراهنة في البلد.

وأود أن أركز إحاطتي اليوم على الاستعراض العام الذي قدمته للمجلس في آذار/مارس (انظر S/2021/316، المرفق الأول) والتحديات والفرص التي تنشأ على الطريق الذي يجب أن نسير فيه مع الحكومة والشعب الكونغولي من أجل مواصلة توطيد الديمقراطية في البلد وتعزيز مؤسساته والمضي قدماً بعزم نحو تحقيق الاستقرار في المقاطعات الشرقية وكفالة حماية المدنيين.

يتعلق التحدي الأول، الذي يمكن القول إنه الأكبر، بالأمن وحماية المدنيين في الجزء الشرقي من البلد. فمنذ إعلان الحكومة حالة الحصار في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، ضاعفت البعثة جهودها لدعم القوات المسلحة وقوات الشرطة والسلطات القضائية من أجل استعادة وجود الدولة وبسط سلطتها في كل إقليم من الأقاليم المعنية. وقد تعززت قدرات القوة على جمع المعلومات الاستخبارية. وتتلقى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التدريب على الأساليب العسكرية واحترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وقد مكّن الحصار من تعزيز الشراكة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يترجم إلى إحراز تقدم في تخطيط العمليات وتنفيذها. وفي هذا الصدد، ينبغي نشر جميع وحدات الرد السريع بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر لتعزيز قدراتنا على حماية المدنيين أثناء العمليات المشتركة ضد الجماعات المسلحة، وفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك ضمان الاحترام المنهجي لحقوق الإنسان للسكان أثناء مكافحة الجماعات المسلحة.

ويمثل إصدار المرسوم الذي ينشئ برنامج نزع السلاح والتسريح والإنعاش والاستقرار في المجتمعات المحلية، في ٥ تموز/يوليه، وما تلاه من تعيين المنسق الوطني فرصة عظيمة. وهناك صلة وثيقة بين حالة الحصار والبرنامج، الذي يتبع نهجاً تكاملية لضمان التفكيك المستدام للجماعات المسلحة. وقد أكدتُ للرئيس ورئيس الوزراء أن الأمم

المتحدة تحت تصرف الحكومة بالكامل للمضي قدماً بتلك العمليات، بما في ذلك من خلال الفريق العامل الفرعي المعني بالبرنامج بين الحكومة والبعثة.

وأخيراً، كثفت البعثة أيضاً مشاركتها السياسية مع الجهات الفاعلة من مناطق النزاع حتى تدعم تنفيذ حالة الحصار وتحافظ على حوار بناء مع الحكام العسكريين.

ورغم أن العمليات العسكرية المشتركة ضد القوات الديمقراطية المتحالفة أسفرت عن تفكيك العديد من معاقل الجماعة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول – ولا سيما في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية – لا تزال مثيرة للقلق.

وفي الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، وقع ٣٦٧ شخصا ضحية لعمليات قتل تعسفية وخارج نطاق القضاء، وتعرض ٢٠٣ آخرون، ولا سيما النساء والأطفال، للعنف الجنسي. وفي بعض المناطق، ولا سيما في كيفو الجنوبية، يغذي خطاب الكراهية النزاعات القبلية. إنني أدين إدانة قاطعة جميع خطابات الكراهية، بما في ذلك البيانات الأخيرة التي شجعت على "عمليات تطهير" منطقة الهضاب العليا وتبرير قتل أفراد من جماعة بانيامولينغي. ويشكل مثل هذا الخطاب الشعبوي العدائي تهديدا لاستقرار البلد، وينبغي معاقبته قضائياً بطريقة تشكل نموذجا يحتذى به.

ولا تزال الحالة الأمنية والصعوبات التي تعترض سبيل الوصول إلى شرق البلد تعوق العمليات الإنسانية في سياق يحتاج فيه واحد من كل ثلاثة أشخاص إلى المساعدة. كما أن انعدام الأمن الغذائي والأوبئة الدورية هما من الشواغل الرئيسية. وأدت الهجمات على المدارس والمستشفيات إلى تفاقم التحديات الإنسانية في عدة مناطق في الشرق، ولا سيما في إيتوري. ومع تشريد أكثر من ٥ ملايين شخص داخل البلد، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها أكبر عدد من المشردين داخليا في القارة الأفريقية. ويعاني أكثر من ٢٦ مليون كونغولي من انعدام الأمن الغذائي، أي ٢٩ في المائة من السكان. وأحث الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١، التي توفر ١,٩٨ بليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية. وللأسف، لم تتلق الخطة حتى الآن سوى ما يزيد قليلا عن ربع تمويلها.

وأود أن أؤكد على الالتزام الثابت لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبتقديم المساعدة الشاملة للضحايا. وفي أعقاب الادعاءات الأخيرة المتعلقة بالاستجابة لمرض فيروس الإيبولا، عزز الفريق القطري للعمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية نظمه لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكافحتهما. وللقيام بذلك، تم توفير ١,٥ مليون دولار من خلال صندوق المساعدة الإنسانية.

(تكلمت بالإنكليزية)

أما التحدي الثاني، الذي سبق لي أن تناولته في تبادل الآراء السابق مع المجلس، فيتعلق بعملية توطيد الديمقراطية. وفي حين أتاح تشكيل حكومة جديدة في نيسان/أبريل من هذا العام فرصة للمضي قدما في الإصلاحات الحاسمة، فإن تركيز الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني على حد سواء يتجه بصورة متزايدة نحو انتخابات عام ٢٠٢٣. ولا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشأن تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وقد نظم عدد من أعضاء المعارضة مسيرات للطعن في إصلاح اللجنة، الذي اعتمده البرلمان بالفعل. وفي هذا السياق من الشك السياسي، أكرر التأكيد على الحاجة إلى عملية انتخابية شاملة وسلمية تقوم على الحوار والثقة والشفافية. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعيها الحميدة مع الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية، بما في ذلك الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في هذه العملية.

(تكلمت بالفرنسية)

وإلى جانب تلك التحديات، فإن تنفيذ الخطة الانتقالية التي قدمت إلى المجلس كمُرفق للتقرير الحالي للأمين العام يمثل فرصة حقيقية

للحكومة الكونغولية ومنظومة الأمم المتحدة. ويرتبط تنفيذ الخطة ارتباطا وثيقا ببرنامج عمل الحكومة وسيتوقف إلى حد كبير على قدرة السلطات على تمويل أولوياتها وتهيئة الظروف اللازمة لانسحاب البعثة. ومشروع قانون الحكومة بشأن التمويل في عام ٢٠٢٢، الذي يركز على الأمن والتعليم والرعاية الصحية، مع إدراج بنود في الميزانية لتسريع النمو الاقتصادي، هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وسيكون الدعم الحازم المستمر من الشركاء في تحقيق تلك البرامج البعيدة المدى أمرا بالغ الأهمية.

وبغية انسحاب البعثة من مقاطعة تنجانيقا في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، تعمل البعثة بشكل وثيق مع الوكالات والصناديق والبرامج لكفالة المساعدة البرنامجية اللازمة للبناء على المكاسب التي تحققت في المقاطعة حتى الآن ولمعالجة آخر جيوب انعدام الأمن المتبقية. ومن الواضح أن تلك التجربة ستكمل الدروس المستفادة من الانسحاب من كاساي في حزيران/يونيه من هذا العام.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأخيرا، أود أن أبرز الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس تشيسيكيدي لتحسين المناخ السياسي في منطقة البحيرات الكبرى من خلال الدبلوماسية النشطة وإبرام اتفاقات ثنائية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي المتزايد.

وكما أشرت سابقا، فإن فترة رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاتحاد الأفريقي تتيح فرصة، ليس لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى فحسب، بل أيضا لتعزيز الشراكة بين تلك الهيئة القارية والأمم المتحدة. وسنواصل أنا والمبعوث الخاص شيا العمل جنبا إلى جنب لدعم تحقيق استراتيجية الأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة.

وبينما نقترب من تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعتقد أن الخطة الانتقالية المشتركة تشكل خريطة طريق يمكن أن تساعد في توجيه عمل البعثة في السنوات المقبلة والتمهيد لانسحابها المنظم والمسؤول. ويجب ألا يحجب ذلك حقيقة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإسكات دوي المدافع في المقاطعات الشرقية، وتعزيز الحوار السياسي اللازم لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٢٣، ودعم تعزيز مؤسسات البلد على المدى الطويل. ولذلك أدعو المجلس إلى مواصلة تقديم دعمه الكامل إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق إقرار الخطة الانتقالية المشتركة مع توفير موارد مالية كافية، والاضطلاع بدور نشط في تفعيلها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير أباري.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أخاطب المجلس بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتزم تقديم لمحة عامة عن عمل اللجنة منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ (انظر S/2020/987).

ومنذ تقديم إحاطتي السابقة، عقدت اللجنة ما مجموعه ثلاثة اجتماعات بالحضور الشخصي، جميعها في عام ٢٠٢١. وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا، اجتمعت اللجنة أيضا بشكل غير رسمي عن طريق التداول بالفيديو في ثلاث مناسبات في عام ٢٠٢٠ وأربع مناسبات في عام ٢٠٢١. وفي عام ٢٠٢٠، استمعت اللجنة، خلال المشاورات غير الرسمية المعقودة عن طريق التداول بالفيديو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى إحاطات بشأن حظر الأسلحة قدمها رئيس خلية التحليل المشتركة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعدد من ممثلي الفريق العامل المعني بحظر الأسلحة التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ورئيس قسم تخطيط البرامج وإدارتها في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وممثل عن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمعت اللجنة أيضا إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة.

وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة طريق التداول بالفيديو في ٣ كانون الأول/ديسمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1283) ودرست الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها.

وفي عام ٢٠٢١، وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة عن طريق التداول بالفيديو مع دول المنطقة في ٢٢ كانون الثاني/يناير، قدم منسق فريق الخبراء الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير منتصف المدة، وبعد ذلك أدلت بعض دول المنطقة بتعليقات على التقرير.

وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة عن طريق التداول بالفيديو في ٢٠ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن التقرير النهائي للفريق (S/2021/560) ودرست الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. وخلال الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمتها السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بشأن حالة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي عام ٢٠٢١ أيضا، وخلال جلسة الإحاطة للدول الأعضاء التي عقدت في ٩ تموز/يوليه، وهي أول جلسة بالحضور الشخصي منذ بداية الجائحة، قدم منسق فريق الخبراء الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير النهائي للفريق، على النحو الوارد في الوثيقة S/2021/560، وبعد ذلك شاركت بعض دول المنطقة تعليقاتها على التقرير.

في مشاورات غير رسمية عقدت بالاشتراك في ١٣ تموز/يوليه مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، استمعت اللجنة إلى إحاطات قدمتها السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وخلال مشاورات غير رسمية عقدت في ٣٠ تموز/يوليه، في اجتماع بشأن موضوع "الذهب والتنتالوم والتنغستن المستخرج في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الاتجار غير المشروع على الصعيدين الوطني والدولي"، استمعت اللجنة إلى إحاطات قدمها منسق الفريق والخبراء بشأن الموارد الطبيعية والمالية لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن التقرير النهائي للفريق، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس العناية الواجبة في مركز السلوك المسؤول للأعمال التجارية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

كما عقدت اللجنة ثلاث مشاورات غير رسمية بصيغة التحاور عن طريق الفيديو – في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و ١٨ أيار/مايو ٢٠٢١ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١– مع رئيس آلية المتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبر بوتي. وأود أن أؤكد مجددا أن اللجنة تواصل دعم الآلية التي تساعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيقاتها في مقتل عضوين سابقين في فريق الخبراء هما زيدا كاتالان ومايكل شارب، في آذار/مارس ٢٠١٧.

ووفقا للفقرة ١٠٤ من مرفق مذكرة رئيس مجلس الأمن الصادرة بوصفها الوثيقة (S/2017/507)، أصدرت اللجنة بيانين صحفيين يتضمنان موجزا للمشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٣ و ٣٠ تموز/يوليه على الترتيب.

وأود أيضا أن أذكر بأن مجلس الأمن طلب إلى فريق الخبراء، في قراره ٢٤٧٨ (٢٠١٩)، أن يعمم على اللجنة كل ١٢ شهرا معلومات مستكملة مقترحة بشأن المعلومات الموجودة بشأن قائمة الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، عمم في اللجنة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠ عدد من المقترحات لاستكمال قائمة الجزاءات التي قدمها فريق الخبراء.

وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٢٠، قبلت اللجنة المعلومات المستكملة بشأن بشخصين وثلاثة كيانات، وتنتظر المزيد من الردود من الدول الأعضاء على طلبات فريق الخبراء بشأن مركز بعض الأفراد المدرجين على قائمة الجزاءات من أجل استكمال المعلومات

المتعلقة بهم. وبعد تلقي معلومات إضافية، قبلت اللجنة، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، المعلومات المستكملة التي اقترحها فريق الخبراء بشأن قيد واحد في القائمة.

وفي الختام، يسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأنني أعتزم مرافقة وفد من أعضاء اللجنة في زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. والغرض من هذه الزيارة هو جمع معلومات من مصادر مباشرة عن التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، كما أكد القرار ٢٥٨٢ (٢٠٢١). كما ستتيح فرصة، وفقا للفقرة ٣٠ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، لإجراء مشاورات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي المجتمع المدني لضمان التنفيذ الكامل للتدابير المنصوص عليها في القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير باري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مبانغو.

السيدة مبانغو (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبته. وأود أيضا أن أشكر السيدة بينتو كيتا، التي تواصل بذل جهود كثيرة من أجل تحقيق الاستقرار في بلدنا.

لقد كان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الدوام بؤرة للنزاع المسلح وشهد الكثير من الاضطرابات لأكثر من ٢٠ عاما: الحرب العرقية في عام ١٩٩٣، ووصول اللاجئين الروانديين في عام ١٩٩٤، وحرب التحرير التي خاضها تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو – زائير في عام ١٩٩٦، وحرب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في عام ١٩٩٨، فضلا عن الحربين الأخيرتين والوجود المستمر للجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، التي كان لها أثر ضار جدا على السكان، ولا سيما على النساء والأطفال.

وبغية كفالة السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشر مجلس الأمن بعثة لحفظ السلام – بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية موجودة في البلد منذ أكثر من ٢٠ عاما، وهي أكبر بعثة لحفظ السلام في أفريقيا.

لكن على الرغم من وجود هذه البعثة، لا يزال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يواجه عدة تحديات فيما يتعلق بالحروب والنزاعات الطائفية العديدة الجارية في كيفو الشمالية وإيتوري، والتي أدت إلى التشريد الجماعي للسكان والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات على أيدي جناة مسلحين. وتقول النساء أحيانا إن أفرادا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يرتكبون أعمال العنف هذه، وأحيانا يقولن إن هذه الأعمال ترتكبها جماعات مسلحة محلية أو أجنبية. إن مذابح المدنيين ارتكبتها في جزء من كيفو الشمالية الجماعة الإرهابية للقوات الديمقراطية المتحالفة – الجيش الوطني لتحرير أوغندا – وفي كيفو الشمالية وإيتوري القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ونهبت الموارد الطبيعية. واختُطف الناس. ووقعت أعمال السرقة. وأضرمت النيران في القرى وممتلكات الناس. وهناك البطالة والفقر مدقع والصدمة. والأطفال ليسوا في المدرسة. وهناك جرائم الأحداث. وجرى تجنيد جماعي للأطفال والشباب في الجماعات المسلحة، مما يحول دون ازدهار النساء والشباب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشيد بجهود الحكومة لضمان السلام الدائم ورفاه السكان. وأعلن رئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب الأمر ٢١/٠١٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو، حالة الحصار في كيفو الشمالية. ورحب السكان بهذا القرار لأنه حل مشكلة السلام والأمن، وهو ما يتوق إليه الدولة والشعب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ وقت طويل.

وقد شهدنا مؤخرا، بفضل جهود الحكومة، تفكيك بعض الجماعات المحلية التي تزعزع الاستقرار في بعض أجزاء هاتين المقاطعتين. وتم تعزيز الجيش الوطني واستعادة سلطة الدولة في جزء من الإقليم. وشن رئيس الدولة بحزم حملة كبيرة لمكافحة الفساد في البلد. كما سعى رئيس الدولة إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بتعيين ٢٧ في المائة من النساء في مناصب رئيسية داخل الحكومة الوطنية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تمديد حالة الحصار للمرة التاسعة عشر، لا يبدو أنها تفي بتوقعات رئيس الدولة – وهي القضاء على جميع الجماعات المسلحة على الصعيدين المحلي والوطني التي تشكل تهديدا خطيرا لسلامة الإقليم الوطني. لقد أحرز سكان مقاطعتي كيفو الشمالية ومقاطعة إيتوري بعض التقدم، عموما، في مجال السلام والأمن، ولكن مقاطعات إيرومو ودجوغو وبيني لم تحقق نتائج جيدة.

ونشهد أيضا تدهورا في الحالة على الأرض في هاتين المقاطعتين، على الرغم من العمليات العسكرية التي نفذت منذ بداية حزيران/يونيه. ووفقا لتقرير رصد المجتمع المدني لمقاطعتي بني وإيتوري، قتل ٨٩٧ مدنيا، واختفى ٥٨٠ شخصا، واختطف ١٤٨ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى ١٢٨ قرية مهجورة، و ٩٠٤ حالات سطو، و ٤٠ سيارة و ١٥ دراجة نارية أضرمت فيها النيران، ناهيك عن القرى المحترقة والسكان المشردين. وقدمت السيدة كيتا إحصاءات إضافية اليوم بشأن العنف الجنسي.

وتظهر هذه الخلفية القاتمة عدم فعالية العمليات التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى تعزيز لواء التدخل التابع للقوة لتمكينه من استعادة السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية – وهو برنامج سيسهم في استسلام الجماعات المسلحة واستعادة سلطة الدولة في عدة مناطق متأثرة بانعدام الأمن؛ وفتح تحقيق دولي لتحديد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة ضد سكان الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما نوجه انتباه مجلس الأمن إلى شجاعة وديناميكية نساء في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللائي يسهمن باستمرار في عملية بناء السلام من خلال آليات حل النزاعات في المجتمعات المحلية التي أنشأتها الشبكات النسائية. وهذه الشبكات تظهر قدرتهن على الصمود وتساعد في مكافحة العنف. إنها تحمي النساء والفتيات وتعزز مشاركتهن في عمليات السلام من خلال شراكتنا مع وزير خارجية هولندا، حيث نقوم بتنفيذ المشاريع منذ عام ٢٠١٧. كما تدعمنا الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وندعو مجلس الأمن إلى الدعوة في إطار الأمم المتحدة إلى تعزيز الدعم للمنظمات النسائية الموجودة على الخطوط الأمامية لرعاية ضحايا العنف الجنسي وغيره من الصدمات المتصلة بالتطرف العنيف في النزاعات من أجل تلبية احتياجاتهن بفعالية لاستعادة كرامتهن وحقوقهن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مبانغو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها. وأشكر أيضا السفير أباري، الممثل الدائم للنيجر، على قيادته بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). كما أنني ممتن للسيدة نيللي مبانغو على إحاطتها.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة تبدي تصميما في مواجهة التهديدات المستمرة. وبدعم من الأمم المتحدة، يجب أن نتبع هذا الطريق من التعاون والمثابرة نحو السلام. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، شهدت الأشهر القليلة الماضية تقدما يجب أن يدعمه المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالأمن، ترحب فرنسا باعتماد الأمر المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية. ويجب أن تنفذ بسرعة وتتلقى التمويل المناسب لتوفير آفاق للذين اختاروا السلام.

وترحب فرنسا أيضا بالجهود المبذولة في مجال العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، كما يتضح من إدانة تسعة من مقاتلي التعاونية من أجل تنمية الكونغو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في بونيا وإدانة أفراد

من القوات المسلحة والشرطة الوطنية بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويجب أن تستمر هذه الجهود. كما تسهم العدالة في إحلال السلام على أرض الواقع. ولهذا السبب من المهم نشر نموذج لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة المنشأة في مقاطعة كاساي – سنترال.

كما يجب تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، كما هو الحال في التعيينات التي جرت مؤخرا في مصرف الكونغو المركزي ولحاكمي مقاطعتي لوالابا وأويلي السفلى.

وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي أن يساعد توقيع اتفاقات التعاون الثنائية والالتزامات التي قطعت في حلقة عمل الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية على بناء الثقة وتعزيز التنمية المستدامة.

ثانيا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد. ويجب أن تكون أولويتنا تركيز الجهود على مكافحة الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو ومقاطعة إيتوري. ويجب على القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنسقا بشكل أفضل وأن تزيدا العمليات المشتركة. وينبغي أن تمكن إعادة تشكيل لواء التدخل التابع للقوة من أن تصبح البعثة أكثر فعالية وأن تتعامل مع التهديد غير متكافئ، لا سيما تهديد القوات الديمقراطية المتحالفة. ويجب أن تستمر التدابير الرامية إلى التصدي للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ومنعها.

ولن يكون استخدام القوة وحده كافيا لهزيمة القوى الهدّامة. ولن يكون لحالة الحصار آثار دائمة إلا إذا كفلت احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع. ويجب ألا يمر العنف الجنسي دون عقاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن تسهم عملية استمرار تبادل الآراء التي بدئت مؤخرا بين رؤساء الأجهزة الأمنية في مكافحة الجماعات المسلحة. ويجب أيضا على فريق الاتصال والتنسيق أن يعمل بسرعة على اتخاذ تدابير غير عسكرية ضد هذه الجماعات.

وأخيرا، يجب أن تستمر إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة. وتحدد الخطة الانتقالية خريطة طريق واضحة للانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة. واتباع نهج يركز على الشراكة أمر بالغ الأهمية. فمن ناحية، فإن أمر تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، ولا سيما في مجال الحكم وبناء المؤسسات، يعود إلى السلطات الكونغولية. ومن ناحية أخرى، ستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة والفريق القطري دعم جهود الحكومة في مجالي تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين.

ولكي ينجح الانتقال، يجب على الشركاء الدوليين والإقليميين أن يكثفوا دعمهم. وسيسمح تحسن الحالة الأمنية في تنجانيقا لبعثة منظمة الأمم المتحدة الانسحاب في عام ٢٠٢٢. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والفريق القطري أن يتولوا زمام الأمور. وفي مقاطعتي كيفو وإيتوري، يجب أن يهيئ وضع برامج مشتركة بين البعثة والفريق القطري والجهات الفاعلة المحلية الظروف لتحقيق انتقال ناجح ومستدام.

وستتطلب العودة إلى السلام والاستقرار التزام الجميع. ونظرا لانتخابات عام ٢٠٢٣، يجب على جميع أصحاب المصلحة الدخول في حوار. فلنجد الظروف لعملية سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية والشمولية بدءا من الآن.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة كيتا على إحاطتها. وتشيد أيرلندا بديناميتها وقيادتها. يشجعنا التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكر السيدة نيللي مبانغو على إحاطتها وعلى عملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أشكر زميلي السفير أباري على إحاطته بشأن العمل الهام للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأؤكد له دعم بلدي، أيرلندا، للجنة ولفريق الخبراء التابع لها. وأعرب عن تقدير أيرلندا العميق لعمل فريق الخبراء الذي يرصد تنفيذ الجزاءات. يجب تيسير عملهم الهام، ونتطلع إلى رفع أي قيود عن تعيين الخبراء في اللجنة.

التعاون الإقليمي يزداد، كما يتضح من الاجتماعات التي عقدت في تموز/يوليه بين رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا. وترحب أيرلندا بزيادة المشاركة السياسية في المنطقة، ونهنئ الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو على انتخابه رئيسا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اعتبارا من العام المقبل.

وستكون الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٣ فرصة هامة للغاية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون دعم البعثة حاسما لكفالة أن تكون العمليات السياسية والانتخابية في البلد ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع وسلمية وقائمة على المساواة بين الجنسين. ونأسف للتوترات المتزايدة بشأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ومن الضروري حل أي منازعات تتعلق بعملية إصلاح اللجنة بطريقة شاملة وشفافة وفي الوقت المناسب.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء تزايد انعدام الأمن والأزمة الإنسانية والعدد الكبير من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد والتشرد تبعث على القلق البالغ.

(تكلمت بالإنكليزية)

وقد تم تمديد حالة الحصار الآن عدة مرات. ما كان يتوخى أنه تدبير مؤقت واستثنائي ينطوي الآن على خطر أن يصبح هو القاعدة. وتلاحظ أيرلندا أن الأحكام الواردة في إعلان حالة الحصار تؤثر على الوصول إلى العدالة في الوقت المناسب وعلى تمديد عمليات الاحتجاز السابق للمحاكمة، فضلا عن الإسهام في اكتظاظ السجون.

ويساور أيرلندا بالغ القلق إزاء التقارير المستمرة عن تفشي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة التابعة للدولة. ونشدد على ضرورة إعطاء الأولوية لحالة الأطفال وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، من الضروري احترام الحيز الإنساني والديمقراطي. وتدين أيرلندا بأشد العبارات جميع التهديدات والهجمات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني وأعضاء المجتمع المدني والصحفيون.

ونرحب ترحيبا بالغا بجهود البعثة المستمرة لدعم السلطات الكونغولية في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والناجين من خلال محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وترحب أيرلندا أيضا بإنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية، الذي يتيح فرصة حقيقية للحكومة والأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين للعمل معا لإحراز تقدم في هذا المجال البالغ الأهمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويستمر إحراز تقدم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع وجود مؤشرات إيجابية حول المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية. وأود أن أقول إن مساهمة البعثة هنا مؤثرة، وتلاحظ أيرلندا على وجه الخصوص عمل الممثلة الخاصة لإدراج أصوات النساء ووجهات نظرهن في الخطة الانتقالية وعمليات تسوية النزاع. كما أن إشراك الشباب في الخطة الانتقالية له أهمية حاسمة، حيث يجب أن يكون لهم رأي في مستقبلهم.

وتشيد أيرلندا بنشر الخطة الانتقالية للبعثة، وهي خطة قائمة على الظروف وترتبط بوضوح بالحالة الأمنية المتغيرة. والنقاط المرجعية المحددة الـ ١٨ شاملة وينبغي أن توفر بالفعل خريطة طريق واضحة ويمكن التنبؤ بها لانسحاب البعثة على مراحل. ويظهر الانسحاب من مقاطعة كاساي في حزيران/يونيه وتقديم الدعم المؤقت الذي تمس الحاجة إليه أن أهداف الخطة الانتقالية يمكن تحقيقها.

غير أننا نرى أن من الأهمية بمكان أن تكون هناك مرونة كافية في الخطة للتكيف مع حدوث نكسات وتحديات غير متوقعة. ويجب

رصد الجداول الزمنية والمعايير المرجعية عن كثب وتعديلها حسب الاقتضاء في الفترة المقبلة. ومن الضروري أيضا أن يستمر إشراك المجتمع المدني في تخطيط المرحلة الانتقالية وتنفيذها ورصدها.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي الختام، فإن المرحلة الانتقالية بالنسبة لأيرلندا عملية تدريجية، تؤدي إلى إعادة تشكيل استراتيجية الأمم المتحدة وأثرها وقدرتها بطريقة تمكن وتدعم جهود بناء السلام في الأجل الطويل. ونأمل أن يكون القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، الذي اعتمده المجلس بالإجماع (انظر S/PV.8852)، مساهمة هامة في مداولاتنا وفي نهجنا إزاء العمليات الانتقالية المستدامة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة كيتا والسفير أباري والسيدة مبانغو على إحاطاتهم.

سأركز بياني أساسا على مسألتين، هما حالة الحصار القائمة حاليا في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، والاستراتيجية الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا يزال التدهور المستمر للحالة الأمنية، وزيادة تواتر هجمات الجماعات المسلحة، وارتفاع عدد الضحايا، والحالة الإنسانية المروعة وسط حالة الحصار، مصدر قلق بالغ. كانت شهادة السيدة مبانغو قوية جدا بشأن هذه النقطة. نحن ندين العنف المستمر وتشريد المدنيين. إن نزوح ١,٣ مليون شخص حديثا هذا العام ومقتل ما يقرب من ٤٠٠ مدني في الأشهر الثلاثة الماضية يبرز مرة أخرى الحاجة الماسة إلى التغيير في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب المملكة المتحدة بتحسين التعاون العملياتي بين البعثة، بما في ذلك لواء التدخل المعزز التابع للقوة، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشجع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة ذلك التعاون في امتثال صارم لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في ظل حالة الحصار.

ونرحب بتقييم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الأخير لحالة الحصار. وندعو الحكومة إلى كفالة تقديم الخدمات الأساسية وأن تظل حالة الحصار شفافة ومحدودة زمنيا. ويجب أيضا تنفيذها مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى التوقيع على مرسوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية. غير أنه من المؤسف أن التقارير تفيد بأن المقاتلين الذين استسلموا في السابق يعودون إلى الأدغال. ونشجع بقوة على وضع استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية في الوقت المناسب وإنشاء آليات لتنفيذها.

وقبل أن أتناول العملية الانتقالية للبعثة، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. لقد أصابتنا خيبة أمل شديدة عندما علمنا أن البعثة أبلغت بسبع حالات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. في نفس الأسبوع الذي صدر فيه التقرير النهائي للجنة المستقلة المعنية باستعراض الاعتداء والاستغلال الجنسيين أثناء التصدي لوباء فيروس الإيبولا العاشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لذا فإن الوقت مناسب لإعادة تأكيد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية لمنع هذه الحوادث والتصدي لها وكفالة المساءلة عنها. وفي هذا الصدد. ندعو البعثة إلى التعجيل بتنفيذ خطة عملها بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وفيما يتعلق بعملية انتقال البعثة، ترحب المملكة المتحدة بالاستراتيجية والمعايير المحددة المتفق عليها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي أحيلت مؤخراً إلى مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف، تتحمل جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولية تهيئة الظروف الملائمة لإحلال السلام في الأجل الطويل وانسحاب بعثة الأمم المتحدة. ولذلك يشجعنا تركيز الاستراتيجية المشترك على إجراءات الأمم المتحدة والحكومة ونرحب بإنشاء الفريق العامل المشترك.

ونظراً لأن العديد من التحديات الحالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستمر بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في نهاية

المطاف، فإننا ندرك أيضاً فائدة تقسيم المعايير المرجعية على الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لخروج البعثة والمجالات ذات الأولوية للتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. ونشجع البعثة على التركيز على كفالة استيفاء الشروط الدنيا لانسحابها، مع الإعداد في الوقت نفسه لتسليم مهام أخرى إلى فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار زمني واضح. وسيتطلب التنفيذ الناجح للمعايير أيضاً دعم المانحين واستمرار المشاركة بعد رحيل البعثة. ولذلك نشجع على تعزيز التنسيق، ولا سيما مع البنك الدولي ومع المانحين والوكالات الإنسانية وزيادة إدماج المجتمع المدني.

السيدة إستيغنييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها الجوهرية. ونود أن نشكر الممثل الدائم للنيجر، السيد أباري، على إحاطته بشأن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد استمعنا بعناية إلى التعليقات التي أدلت بها السيدة نيللي مبانغو.

ونتابع بقلق الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الحالة في المقاطعات الشرقية من البلد. وللأسف، لم تتمكن القوات المسلحة الكونغولية وقوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة بعد من كبح جماح أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية العديدة في المنطقة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة.

ومن دواعي القلق الزيادة المستمرة في العنف وعدد الضحايا المدنيين. فوفقاً للإحصاءات المأساوية التي أجرتها الأمم المتحدة في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، قتل المقاتلون أكثر من ٦٠٠ مدني في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية. ونشير أيضاً إلى المشكلة المستمرة المتمثلة في الاستغلال غير المشروع من جانب الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين حفظة السلام وقوات الأمن الكونغولية للمساعدة في تعزيز قدراتها من أجل النجاح في مكافحة هؤلاء المقاتلين. ونؤيد خطط البعثة لإنشاء مركز مشترك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك لتعزيز لواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وننوه بجهود السيدة كيتا لإقامة روابط بين حفظة السلام والسلطات والسكان المحليين في الميدان، لأنها تخلق البيئة الإيجابية التي تمس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن الحالة في منطقة كاساي ومقاطعة تنجانيقا تتحسن تدريجياً.

إن الحالة الإنسانية معقدة جداً. ويساورنا القلق إزاء انخفاض مستوى التمويل لنداء الأمم المتحدة الإنساني، لا سيما بالنظر إلى الزيادة في عدد المشردين داخلياً. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للتصدي للتحديات المشتركة – جائحة مرض فيروس كورونا. ونحن على ثقة بأن الحكومة ستتمكن من استعادة السيطرة في مجال الأمن وتركيز الجهود على تحسين الحالة الإنسانية. ونحن على ثقة بأن الحكومة ستعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحل النزاعات الحدودية مع جيرانها، وتعالج النزاعات القبلية، وتنفذ استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين.

وقد أحطنا علماً بالخطة الانتقالية التي صاغتها الأمم المتحدة، بالتنسيق مع السلطات الكونغولية، من أجل انسحاب تدريجي لحفظة السلام من البلد. وسندرسها بعناية. وموقفنا القائم على المبادىء هو أنه سيكون من المستحيل تحقيق تطبيع طويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوسائل العسكرية وحدها. ومن المهم مواصلة الجهود للتنفيذ الكامل للإطار التأسيسي للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في المقاطعات الشرقية ومنطقة البحيرات الكبرة ذاتها.

وأحد مجالاته الرئيسية هو توسيع التعاون بين بلدان المنطقة في مجال الأمن. إننا نرحب بتصميم الجهات الفاعلة الإقليمية على تطوير التعاون لتطبيع الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وننوه بالاجتماع الأخير بين رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا وتنزانيا، فضلاً عن مؤتمرات

القمة الكونغولية – البوروندية والكونغولية – الرواندية الأخيرة. وتعتزم روسيا، في جملة أمور، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، مواصلة تعزيز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة قاطبة بصورة فعالة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها بشأن آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر السفير عبده أباري على إحاطته بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومقدمة الإحاطة عن المجتمع المدني نيللي مبانغو على أفكارها. وأرحب بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

لقد كانت التطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الثلاثة الماضية مطمئنة. إن تدابير الإصلاح المتعلقة باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ستعزز العملية الانتخابية. وقد حظيت الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدعم من جميع الجهات المعنية، بمن فيها المعارضة. كما شاركت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل استباقي مع البلدان المجاورة في التصدي لتهديد الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو. وقد أسفرت تلك الجهود عن اعتماد خطة عمل مدتها سنتان وإنشاء خلية تشغيلية في غوما. وانتُخب الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو رئيساً مقبلاً للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد أسهمت الاشتباكات الثنائية المتزايدة مع رواندا وبوروندي وأوغندا في النهج الإقليمي للسلام والتنمية في المنطقة.

كما حظيت تدابير الإصلاح التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم المؤسسات المالية الدولية. وقد شهدت مشاركة المرأة في العملية السياسية تقدماً أكبر، بما في ذلك تعيين أول امرأة لتشغل منصب محافظ البنك المركزي. ونرحب بتلك التطورات الإيجابية. ونأمل في أن تحافظ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأحزاب المعارضة على المسار الإيجابي في الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٣.

وعلى الصعيد الأمني، ظلت الحالة في إيتوري وكيفو متقلبة، مع تزايد نشاط القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو. وقد تكثفت الهجمات على المدنيين من قبل الجماعات المسلحة، على الرغم من حالة الحصار. إن التصريح الذي أدلى به رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين الشهر الماضي (انظر A/76/PV.3) بشأن وجود إرهابيين يعملون تحت غطاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الديمقراطية المتحالفة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما يجب أن يؤخذ على محمل الجد.

وما فتئت الصلة المترابطة بين وجود الجماعات المسلحة واستغلال الموارد المعدنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل عاملاً رئيسياً لعدم الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتمثل دور البعثة في دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي لتهديد الجماعات المسلحة وفي جهود نزع السلاح والتسريح. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح والإنعاش وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية ونتطلع إلى تنفيذه بفعالية.

وقد أحطنا علماً بتفاصيل الخطة الانتقالية، بما في ذلك المعايير الـ ١٨ المتفق عليها بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يكون تقييم التقدم المحرز بشأن المعايير واقعياً. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلاً عن خطة عمل لإصلاح قطاع الأمن. وسيتوقف استقرار المقاطعات المتأثرة بالنزاع على كبح الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية.

وينبغي أيضاً أن تكون الخطة الانتقالية متوافقة مع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان انتقال وخروج بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل تدريجي ومسؤول ومنظم.

وأحطنا علما أيضا بتقييم أداء عنصري القوة والشرطة المذكور في تقرير الأمين العام (S/2021/807). ونتوقع أيضا إجراء تقييم مماثل للعنصر المدني للبعثة في التقارير المقبلة. ويجب تطبيق النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء بصورة موحدة على جميع عناصر البعثة. ويطلب القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١)، الذي اعتمده المجلس في آب/أغسطس، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن بعض المهام الرئيسية، على النحو المبين في الفقرتين ٤ (أ) و ٤ (ب)، فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. ونتطلع إلى تقديم تقارير كهذه في التقارير القادمة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نطلب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ تدابير لتخفيف القيود التي تعوق حاليا عمليات تبديل قوات حفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أذكر بارتباط الهند القديم بجمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها منذ الستينات. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنعم بالسلام والاستقرار ستسهم إسهاما هائلا في تحقيق السلام والتنمية في المنطقة. فقد كان التقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة مثيرا للإعجاب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الرحلة. وستواصل الهند، من جانبها، دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية ومساعدتها على الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار بشكل دائم.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كيتا، على إحاطتها الوافية جدا. والشكر موصول للسفير أباري، الممثل الدائم للنيجر، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، والسيدة نيللي مبانغو، على مساهماتهما.

أود أن أبدأ بتسليط الضوء على بعض التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يسر النرويج أن ترى أن التوترات السياسية المحيطة بتشكيل الائتلاف قد استقرت، وأن المرأة ممثلة تمثيلا جيدا في مجلس الوزراء، وأن هناك تقدما في التعاون الإقليمي. وقد مهدت تلك الجهود، فضلا عن اعتماد خطة عمل الحكومة، الطريق لوضع الصيغة النهائية لخطة الانتقال، على النحو الذي قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا اليوم. ومع ذلك، ازدادت حدة التوتر بين الجهات الفاعلة السياسية وأطراف المجتمع المدني فيما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية. وتدعو النرويج السلطات الكونغولية إلى ضمان عمليات شاملة للجميع وشفافة في الفترة السابقة للانتخابات عام ٢٠٢٣.

وعلى الرغم من حالة الحصار التي فرضتها الحكومة منذ خمسة أشهر في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، فإن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تتدهور. ومما يثير القلق بوجه خاص التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على المدنيين، مثل جماعة التعاونية من أجل التنمية في الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة. وقد أدت التحديات الأمنية المستمرة إلى تشريد أكثر من ٥ ملايين شخص داخليا، وإلى زيادة تعميق الأزمة الإنسانية الحادة.

ولا تزال النرويج منزعجة للغاية من استمرار ارتفاع عدد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونحث السلطات الكونغولية ومنظومة الأمم المتحدة على بذل قصارى جهدهما لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان العدالة للضحايا والناجين. وكملاحظة أخيرة عن حالة الحصار، يجب ألا يستخدم كذريعة للحد من الحيز الديمقراطي. كما أن الآثار الضارة على نظام العدالة، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/807)، تثير قلقا بالغا.

ويوضح ارتفاع مستوى نشاط الجماعات المسلحة ضرورة إيجاد سبل عيش مستدامة وإنفاذ برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لذلك رحبنا بإنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ويجب أن ينصب التركيز الآن

على وضع الاستراتيجية المتكاملة الجديدة وتنفيذها في الوقت المناسب. ومن المهم أيضا مواصلة التركيز، لا على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فحسب، بل وعلى جهود تحقيق الاستقرار أيضا، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب والحوار الديمقراطي وجهود المصالحة.

في الختام، نرحب بالخطة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التخفيض المرحلي والتدريجي للبعثة. فهي توفر أساسا متينا لبعثة معاد تشكيلها. ولكن نجاح المرحلة الانتقالية يتوقف على التعاون والحوار البناءين والفعالين فيما بين مجموعة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك السلطات الكونغولية ومختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. كما يعتمد على الشراكات الاستراتيجية التي يشارك فيها المجتمع المدني وعلى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة. ونتوقع أن يضطلع الجميع بدوره في تلك الجهود، وستعمل النرويج مع كافة الأطراف الفاعلة المعنية لتحقيق هذه الغاية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كيتا، على إحاطتها اليوم. وأشكر أيضا السفير أباري، الممثل الدائم للنيجر، على قيادته بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، أشيد بالسيدة مبانغو على عملها، وأشكرها على إحاطتها وأرحب بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا اليوم.

اليوم أود أن أناقش ثلاثة جوانب للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: أولا، شواغلنا الأمنية الخطيرة؛ وثانيا، الدور الذي يمكن أن تؤديه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثا، شواغلنا بشأن الاستغلال والإيذاء من جانب موظفي الأمم المتحدة.

أولا، بينما شهدنا بعض التحسن في أماكن أخرى، لا تزال الولايات المتحدة يساورها قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ تقتل الجماعات المسلحة المدنيين هناك يوميا. وما زلنا منزعجين بشكل خاص من عدد الهجمات المميتة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمعروف أيضًا باسم القوات الديمقراطية المتحالفة، والتهديدات المتزايدة التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويجب على الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن ينسقا بشكل أفضل بشأن العمليات المشتركة في ظل حالة الحصار لحماية المدنيين باستخدام السلطة الكاملة للولاية القوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد تحسنت الأوضاع الأمنية في كاساي، مما سمح للبعثة بالخروج من تلك المقاطعات في وقت سابق من هذا العام، مع الاستمرار في تقديم الدعم المؤقت للجهود الرئيسية الرامية إلى حفظ السلام وتحقيق الاستقرار. كما تمهد تدابير العدالة الانتقالية الطريق أمام خفض تدريجي سلس لقوام البعثة. كما نأمل أن تستمر الظروف في التحسن في تنجانيقا حتى تتمكن البعثة من الانسحاب من تلك المقاطعة في العام المقبل. وإلى جانب تلك الخطوات الفورية، نحتاج إلى تحقيق مزيد من التقدم للسماح بإجراء تخفيض مسؤول في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ونرحب بالخطة الانتقالية المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوجيه تلك المحادثات إلى الأمام، ونأمل أن تكون جميع المؤشرات والمعايير المرجعية واقعية وقابلة للتحقيق.

ثانيا، نظرا للعنف الرهيب المتفشي في الشرق، تلتزم الولايات المتحدة بضمان أن تتوفر للبعثة كل ما تحتاجه من أدوات لمهمتها. وللبعثة دور قيم تؤديه في حماية المدنيين، ويجب أن تأخذ ذلك الدور على محمل الجد. كما أن لها دورا قيما تؤديه في تحقيق استقرار مؤسسات الدولة وتعزيز الحوكمة الرئيسية وإصلاح قطاع الأمن. ويكتسي كل هدف من هذه الأهداف أهمية خاصة مع اقتراب جمهورية

الكونغو الديمقراطية من إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣ ومع تزايد سوء الظروف الأمنية في الشرق. ويجب على البعثة أيضا أن تواصل التنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تخفيض تدريجي على أساس الظروف القائمة في السنوات المقبلة.

ومع تحسن الديناميات الدبلوماسية الإقليمية واتباع المزيد من الجماعات المسلحة لخيارات إعادة الإدماج في المدنيين في السنوات القادمة، سنحتاج إلى مناقشة كيفية تحديد سياق نجاح حفظ السلام وتعريفه. ويتعين علينا أيضا أن ننظر في سبل مساعدة قوات الأمن الكونغولية على التصدي للجماعات المسلحة التي لم تعد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولكنها لا تزال تشكل تهديدا محدودا للمدنيين. وتتطلع الولايات المتحدة إلى إجراء هذه المحادثات.

ختاما، يجب علينا وضع حد للاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتكبين من موظفي الأمم المتحدة. وقد شهدت البعثة وحدها ١٧ إدعاء جديدا حتى الآن هذا العام. هذه الادعاءات مروعة، وهي غير مقبولة. وقد وجهت معظمها إلى قوات البعثة وشرطتها، ولكن جزءا كبيرا منها يتعلق بتصرفات الموظفين المدنيين.

لقد كانت الولايات المتحدة وستظل قاطعة في دعوتها إلى وضع حد للسلوك الوحشي في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بغض النظر عن ظروف أو جنسية المتهم. ونطالب بمساءلة الأطراف المذنبة بارتكاب أعمال إجرامية وبتقديم المساعدة إلى الضحايا والناجين. وأضم صوتي إلى زميلي البريطاني في الدعوة إلى إجراء استعراض فوري لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنعمل من خلال مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين من أجل تحقيق العدالة. إن الشعب الكونغولي يستحق أمما متحدة تتسم بالفعالية والكفاءة وخاضعة للمساءلة.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة كيتا والسفير أباري والسيدة مبانغو على إحاطاتهم الهامة جدا. وأرحب بالطبع أيضا بحضور سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا بيننا في هذه الجلسة.

لقد تحققت في الأشهر الثلاثة الماضية إنجازات كبيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى مغادرة البعثة لمقاطعتي كاساي، فضلا عن عرض الخطة الانتقالية، ويأتي كلاهما امتثالا للقرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠)، بغية خفض حجم وجود البعثة.

وعلى الصعيد السياسي، نرحب بالتقدم التشريعي المحرز في المسائل الانتخابية. وتتطلع المكسيك إلى التعيين الفوري لقيادة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ستكون انتخابات عام ٢٠٢٣ خطوة هامة جدا في توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشيد أيضا بالجهود الدبلوماسية الثنائية الجارية حاليا مع أوغندا ورواندا وبوروندي لتعزيز حسن الجوار والتعاون والاستقرار في المنطقة.

ولكن فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نعرب عن قلقنا إزاء أعمال العنف التي وقعت في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في الأشهر الأخيرة. فالهجمات المستمرة التي تشنها جماعات مسلحة، مثل تحالف الديمقراطيين الكونغوليين والقوات الديمقراطية المتحالفة، لا تزال تشكل التهديد الرئيسي للسكان المدنيين.

في هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء الاستخدام المتزايد للمتفجرات يدوية الصنع. كما ندعو بقوة جميع الأطراف الفاعلة على أرض الواقع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن الضروري معالجة الأسباب التي تؤدي إلى العنف وتؤججه، بالإضافة إلى التدابير الخاصة، مثل فرض حالة الحصار التي تم تجديدها للمرة السابعة ويجب ألا تسفر عن انتهاكات للحقوق الأساسية. إن مكافحة الإفلات من العقاب من خلال تعزيز المؤسسات، بما في ذلك نظام العدالة، هي جزء من الحل النهائي. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نكافح خطاب الكراهية، الذي يعزز الانقسامات والنزاعات القبلية. إن الهجمات وأعمال العنف الأخرى ضد السكان المدنيين تفاقم الاحتياجات الإنسانية والتشرد داخل البلد وخارجه.

وترحب المكسيك بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. ومن بين جوانب أخرى، تتوقف فعالية هذه البرامج أيضا على الفرص المتاحة للمقاتلين السابقين، والتي ستمنعهم من النظر في العودة إلى الجماعات المسلحة كخيار. وسنرصد تنفيذ هذا البرنامج. وفي موازاة ذلك، نعتقد أنه من الأهمية بمكان وضع سياسات وبرامج لإدارة الأسلحة والذخائر تكون مكملة للاستراتيجية الأعم لنزع السلاح والتسريح. إنه في هذه المرحلة اقتصاد حرب بالكامل والذي يتعين تفكيكه.

إننا نقدر الإجراءات التي اتُخذت مؤخرا في مجال العدالة الانتقالية، ولا سيما إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مقاطعة كاساي الوسطى، فضلا عن إنشاء لجنة مشتركة على الصعيد الوطني لهذا الغرض. وتمهد هذه الإجراءات الطريق لمرحلة جديدة من المصالحة بغية بناء سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بأنشطة البعثة، نشيد بجهودها الجارية خلال فترة صعبة من التكيف بعد ثوران بركان جبل نيراغونغو وما نتج عنه من أثر على عملها.

وتود المكسيك التشديد على الشروط البالغة الأهمية لنجاح الخطة الانتقالية. فنحن دون شك نرى أنها تجسد التنسيق بين أفرقة الأمم المتحدة والحكومة الوطنية، وخاصة مع مراعاة أن العمليات الانتقالية عمليات معقدة تتطلب مشاركة كاملة من أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين. وفي هذا الصدد، نقدر المشاركة النشطة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع تلك الخطة. وسيكون من الأهمية بمكان ألا يؤدي انسحاب البعثة إلى ظهور ثغرات تتصاعد بدورها إلى أعمال عنف.

ونشدد على أهمية أن تسترشد القرارات المتعلقة بالعملية الانتقالية بالتقدم المحرز على أرض الواقع. وتحقيقا لذلك، ستكون المعايير والمؤشرات الثمانية عشر التي تم تحديدها دليلا يمكّن من رصد التقدم المحرز. ونرحب ترحيبا خاصا بإدراج معايير لمشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، وكذلك معايير للمساءلة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة بينتو كيتا والسفير أباري على إحاطتيهما. وقد استمعتُ بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيد مبانغو. ونرحب بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

منذ تشكيل الحكومة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اتُخذ عدد من الخطوات الإيجابية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من البلد مريرة. فلا تزال هناك تحديات خطيرة أمام تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2021/807)، أود أن أثير النقاط التالية:

أولا، ينبغي مواصلة بذل كل جهد ممكن للحفاظ على الاستقرار السياسي. لقد وضعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأطلقت برنامج عمل مدته ثلاث سنوات، وهو بمثابة خارطة طريق للسلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد. تقدر الصين تلك الجهود، ونأمل أن تركز حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز الإصلاحات في المجالات الرئيسية فيما يتعلق بتحسين قدرات الحكم. إن الإصلاح الانتخابي ضروري لتحقيق الوحدة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشجع الصين جميع الأطراف على الدخول في حوار شامل لحل الخلافات ضمن الإطار الدستوري على النحو الصحيح.

لقد توصل الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو وقادة بلدان المنطقة إلى سلسلة من الاتفاقات الهامة بشأن صون أمن المنطقة، والتصدي لخطر الجماعات المسلحة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية. وتأمل الصين أن تواصل بلدان المنطقة تحسين علاقاتها، وتعزيز التبادلات، وتوطيد التعاون من أجل إرساء أساس متين للسلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وترحب الصين بالاستراتيجية وخطة العمل الجديدتين لمنطقة البحيرات الكبرى اللتين وضعهما المبعوث الخاص للأمين العام للمنطقة. ونعتقد أن الجهود التي ذكرتها ستوفر زخما جديدا للتعاون الإقليمي.

ثانيا، ينبغي معالجة المسائل الأمنية في الجزء الشرقي من البلد بطريقة شاملة. ومن أجل التصدي للحالة غير المستقرة في شرق البلد، اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة من التدابير، بما في ذلك فرض حالة حصار، وإصدار برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار، وتعيين منسق. كما أن الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو قد طرح تطورا ذا صلة في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/76/PV.3). إن الصين تثني على تصميم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافحة العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة، وتأمل أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التنسيق والتعاون من أجل تعزيز حماية المدنيين.

وقد اشتركت البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في صياغة ١٨ معيارا وتدبيرا للتخفيف من مخاطر انسحاب البعثة، وأضافتا مزيدا من التفاصيل على خطة الخفض التدريجي لحجم البعثة وانسحابها، مما سيساعد جميع الأطراف على متابعة التقدم المحرز وتوضيح مسؤولياتها . وفي المناطق التي انسحبت منها البعثة، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية أن تتابع ذلك بسرعة من أجل مساعدة الحكومة المحلية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وكفالة عدم عكس مسار التقدم المحرز في تحقيق السلام.

ثالثا، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية والإنسانية. في الوقت الحاضر تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات متعددة في مجال الصحة، مثل مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والملاريا والكوليرا، فضلا عن عدد كبير من اللاجئين والمشردين في البلد. ويحتاج إصلاحها الإنمائي الوطني إلى دعم مالي عاجل. في الوقت نفسه، تفتقر خطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية إلى التمويل بشدة، مما يحد من قدرتها على الاستجابة للحالة الإنسانية الخطيرة الراهنة. تدعو الصين المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال زيادة الاستثمارات لمساعدة البلد على التصدي للتحديات الراهنة.

إن مبادرة التنمية العالمية التي اقترحها الرئيس الصيني شي جينبينغ أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3) ستساعد المجتمع الدولي على تحقيق تآزر في مساعدة البلدان النامية، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمساعدة في إزالة الفجوة الإنمائية والأسباب الجذرية للصراعات.

وتعتقد الصين على الدوام أن الجزاءات هي مجرد وسيلة، وليست غاية في حد ذاتها. ومع استمرار تقليص حجم البعثة، ستتولى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريجيا المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن والاستقرار الوطنيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب بفعالية لشواغل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بتعديل تدابير الجزاءات لتفادي تأثيرها السلبي على بناء قدرات البلد في مجال الأمن.

والصين ملتزمة دائما بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وقد وصلت مؤخرا الدفعة الخامسة والعشرون من حفظة السلام الصينيين للانتشار في منطقة البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. منذ عام ٢٠٠٣، أرسلت الصين أكثر من ٣٠٠٠ من حفظة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام بآلاف المهام الأمنية ومهام الدعم.

بالإضافة إلى ذلك، وصلت مؤخرا إلى البلد ٤٠٠ ألف جرعة من لقاح كوفيد-١٩ قدمتها الصين.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لدعم جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق السلام والاستقرار الوطنيين على المدى الطويل.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا والسفير أباري والسيدة مبانغو على

إحاطاتهم الوافية. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلستنا اليوم.

على الصعيد السياسي، يحيط وفد بلدي علما بجهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، على النحو المبين في برنامج عملها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

وفي الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٣، نلاحظ التوتر المستمر بين الجهات الفاعلة السياسية وأطراف المجتمع المدني. وندعو في هذا الصدد جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لتسوية الخلافات من خلال الحوار، مع مراعاة تطلعات شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية.

ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان مشاركة المرأة في العملية السياسية. ويثني وفد بلدي على جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة بغية زيادة تعزيز العلاقات الودية وتوثيق تعاونها في مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة. مما لا شك فيه أن الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل يتطلب تعاونا ودعما إقليميين فعالين.

ولا تزال فييت نام منزعجة من التدهور المستمر للحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، على الرغم من حالة الحصار في مقاطعتين من تلك المقاطعات. ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة للهجمات التي تُشن على المدنيين وحفظة السلام، وكذلك على العاملين في المجال الإنساني. إن الحادث المبلغ عنه في أوفاي، إيتوري، في ١ أيلول/سبتمبر، الذي أسفر عن مقتل أربعة مدنيين واختطاف أو فقد نحو ٢٠ آخرين، يبعث على بالغ القلق.

ولا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق نتيجة للحالة الأمنية المتقلبة، وأثر الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، والتشرد، ومرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وما إلى ذلك. ولذلك ندعو إلى تقديم مساعدة سخية من الحكومات المانحة ومنظمات المعونة الدولية لمساعدة أكثر من ١٩ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وكذلك للمساعدة في إعادة توطين أكثر من خمسة ملايين من المشردين داخليا، فضلا عن تخفيف محن أكثر من ٥٠٠ ألف لاجئ. ومن المهم أيضا تقديم المساعدة المالية والتقنية لمعاونة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التغلب على التحديات الاقتصادية والصحية المتصلة بكوفيد-١٩ وضمان حصول أبنائها على اللقاح.

ونظرا للحالة الراهنة المزرية، لا تزال الجهود المنسقة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار تكتسي أهمية قصوى لتحقيق الاستقرار لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد فييت نام زيادة تعاون بلدان المنطقة في مكافحة الجماعات المسلحة المعادية.

ونرحب بوضع وتنفيذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإنعاش وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، والذي يرسم استراتيجية شاملة في هذا الصدد. في الوقت نفسه، من الضروري أيضا بذل المزيد من الجهود لمعالجة مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتداولها، وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية والتصدي لخطاب الكراهية.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشدد على دعمنا القوي للدور الهام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أرض الواقع. ويسرنا أن نرى التعاون الوثيق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بصياغة الخطة الانتقالية للخفض التدريجي والمرحلي لحجم البعثة. تحدد هذه الخطة بوضوح المعايير والمؤشرات، وتحدد الشروط الدنيا، وتقّيم عوامل الخطورة لتنفيذ استراتيجية الخروج. ونأمل أن يستمر التعاون المثمر والدعم الدولي الذي لا غنى عنه خلال عملية التنفيذ من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس وتحقيق النتائج المرجوة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة كيتا والسفير أباري والسيدة مبانغو على عروضهم.

أولا، أود أن أشيد بالحكومة الكونغولية للحفاظ على الاستقرار السياسي في البلد وإحراز مزيد من التقدم في العلاقات مع البلدان المجاورة.

علاوة على ذلك، نحيط علما بالتزامات الحكومة الكونغولية بتسهيل الإصلاحات الانتخابية قبل انتخابات عام ٢٠٢٣. ونؤيد بصفة خاصة التزامات الحكومة بزيادة تعزيز التمثيل العادل للمرأة في الحياة العامة. في الوقت نفسه، ينبغي عدم التقليل من أهمية تنفيذ الإصلاحات الرئيسية الأخرى في إطار برنامج عمل الحكومة. وإذ نحيط علما بالتعقيدات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية، نشجع الحكومة على بذل جهود للتصدي لخطاب الكراهية والتحريض على العنف. وبناء على ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأنضم إلى الممثلة الخاصة في التأكيد على الدور الهام للانتخابات السلمية والشاملة في الوقت المناسب.

ثانيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف بلا هوادة في مقاطعتي كيفو وإيتوري. ونأسف لاستمرار دائرة العنف، رغم حالة الحصار والعمليات العسكرية ضد القوى الهدامة.

وقد أسفرت الحوادث التي وقعت مؤخرا في المقاطعات المتأثرة بالنزاع والتي تورطت فيها جماعات مسلحة ووكلاء حكوميون عن مقتل ما لا يقل عن ٦٠٠ مدني، في حين وقع نحو ٣٠٠ شخص، معظمهم من النساء، ضحايا للعنف الجنسي. ومما يثير القلق أيضا أن نعلم أن العديد من الصحفيين قد تعرضوا للتهديد من جانب الجماعات المسلحة ووكلاء حكوميين على حد سواء، مما يفاقم انعدام الأمن القائم.

وفي رأينا أن ذلك يؤثر بشكل غير مباشر على الحالة الإنسانية المتردية. يحتل البلد مرتبة عالية فيما يتعلق بعدد المشردين داخليا في أفريقيا. وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء التهديد المستمر الذي يشكله مرض فيروس كورونا وغيره من الأمراض المتوطنة، مثل الملاريا، التي تؤثر على الحالة الصحية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ظل هذه الظروف، نشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة، على بذل قصارى جهدها للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والإساءات المرتكبة ضد المدنيين، فضلا عن ظاهرة العنف الجنسي المرتبط بالصراع. ومن الأهمية بمكان أن تقترن التدابير الرامية إلى كبح العنف واستعادة السلامة لسكانها بمبادئ سيادة القانون. ونرحب في ذلك الصدد بخطوة إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي ستكلف بالتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلا عن دعم العدالة وسيادة القانون. وكذلك نشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة التزاماتها وجهودها للحد من العدد الكبير من الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد النساء والأطفال. ونعتقد أن السبيل للخروج من دائرة العنف هذه هو معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وزيادة تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

وأخيرا، أشكر الممثلة الخاصة على قيادتها وجهودها المشتركة – بالشراكة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري – لوضع خطة انتقالية للانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول عام ٢٠٢٤. ونرحب بالنقاط المرجعية المقترحة لتمكين الحكومة وتأكيد دورها في ضمان عملية انتقال مستدامة. إننا نرى أن استمرار المشاركة فيما بين الحكومة والبعثة وأصحاب المصلحة الدوليين، فضلا عن زيادة ملكية الحكومة الوطنية للعملية الانتقالية، أمر أساسي لنجاح تنفيذ الخطة. ونحن واثقون من أن الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة نحو البرنامج الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمع تظهر بالفعل الآفاق الإيجابية للعملية الانتقالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كينيا.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١) .

تشكر مجموعة مجموعة ٣+١ السفير عبده أباري على عمله بصفته رئيس اللجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكر مجموعة A3+1 السيدة بينتو كيتا على إحاطتها وتثني عليها لالتزامها بجهود السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشكر السيدة نيللي مبانغو، منسقة سوتي يا ماما موكونغوماني، على إحاطتها.

إن تدهور الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر يبعث على القلق. فقد شرد أكثر من ١,٣ مليون شخص هذا العام، ليصل العدد الإجمالي للمشردين داخليا في جميع أنحاء البلد إلى أكثر من ٥ ملايين شخص، باستثناء ٥٣٦ ٠٠٠ لاجئ من البلدان المجاورة تستضيفهم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذ أننا نشكر الشركاء الدوليين على دعمهم لتلبية الاحتياجات الإنسانية، فإننا نحثهم على زيادة مساعداتهم بالإسهام في خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٢١.

ويدفع مجموعة ٣+١ إلى الشعور بالأمل التفاعل الإقليمي الإيجابي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بفضل الجهود الجديرة بالثناء التي قادها الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو وقادة البلدان المجاورة، من أجل زيادة توطيد علاقاتهم الثنائية وتعاونهم المتبادل، الذي نعتقد أنه سيعزز السلام والاستقرار الإقليميين.

وتدين مجموعة ٣+١ جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والعنف ضد المدنيين، بما في ذلك الاستغلال الجنسي ضد النساء والفتيات، فضلا عن تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية. إننا نطالب جميع الجماعات المسلحة بوقف هذه الفظائع الدنيئة. ونشدد، علاوة على ذلك، على أنه يجب عدم السماح لتلك الانتهاكات بأن تستمر من دون عقاب.

وتثني مجموعة ٣+١، في ذلك الصدد، على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتقدم المحرز في الحد من أنشطة الفئات المسلحة، لا سيما من خلال إعلان حالة الحصار في المقاطعات الشرقية المتأثرة بالنزاع. إن العمليات الهجومية المشتركة التي تقوم بها قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة تلك الجماعات المسلحة جديرة بالثناء وينبغي تكثيفها.

غير أن مجموعة ٣+١ تشدد على ضرورة اتباع نهج غير عسكرية للتصدي للجماعات المسلحة. ولذلك فإننا نرحب بقيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضع برنامج نزع السلاح والتسريح والإنعاش والاستقرار المجتمعي في برنامج عملها للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٣. وكذلك نشيد بإنشاء فريق للاتصال والتنسيق واعتماد رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في دول المنطقة خطة عمل لمدة سنتين للاضطلاع بمهمة الإشراف على النهج غير العسكرية للقضاء على القوى السلبية في منطقة البحيرات الكبرى.

ونحث المجتمع الدولي والشركاء الماليين والتقنيين على مواصلة دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية المسؤولة عن الحكم وسيادة القانون والأمن والتنمية، بما في ذلك دعم برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٣، وهي أدوات رئيسية لتهيئة بيئات آمنة تفضي إلى النهوض بالسلام الدائم والمستدام والاستقرار والتنمية.

وكذلك ندعو الحكومة إلى مواصلة تعزيز قطاعها القضائي للدفاع عن حقوق الإنسان، تمشيا مع سياستها القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء العنف الجنساني. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم لبناء قدرات مؤسسات الدولة ووكالاتها ذات الصلة.

إن للجماعات المسلحة والميليشيات وغيرها من القوى المعادية دوافع كبيرة من جراء وصولها إلى الموارد الطبيعية الوفيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حول ذلك الثروة الطبيعية للبلد إلى سبب من أسباب النزاع وعدم الاستقرار، بدلا من التنمية والازدهار. وقد حان الوقت لتحويل دور الموارد الطبيعية إلى مصادر لفرص اجتماعية واقتصادية مشروعة تؤدي إلى توسيع مصادر الإيرادات لكي تقدم الحكومة الخدمات الأساسية.

ونشيد في ذلك الصدد بالدور الهام للتعاون الإقليمي في تعزيز تنفيذ أحكام اتفاق أديس أبابا الإطاري وغيره من الأدوات الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى والاتجار بها.

ونشيد بجهود الحكومة، بدعم من البعثة، لتحسين وتعزيز نظمها لإدارة الأسلحة والذخائر. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاعتبار الواجب في ذلك الصدد لطلب إلغاء شرط الإخطار لحصول الحكومة على أسلحة. ونشجع في الوقت نفسه على استمرار نهج إقليمية مثل بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها.

وتحيط مجموعة ٣+١ علما بالخطة الانتقالية المشتركة للبعثة، بما في ذلك النقاط المرجعية والمؤشرات لتحديد مستوى الاستعداد لإجراء عملية سحب البعثة وخروجها بطريقة مسؤولة ومستدامة. إن من المهم تنفيذ الخطة الانتقالية بعد إجراء تقدير وتقييم واضحين للنقاط المرجعية التي تحققت والتي ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، نقل المهام الهامة مثل شبكات الإنذار المبكر بكفاءة إلى الحكومة المضيفة وتعزيز جهود بناء السلام بالتركيز على مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تنهض بالإعمار بعد انتهاء النزاع.

وتعيد مجموعة ٣+١ تأكيد التزامها بمبدأ الولاية الاحتياطية المكرسة في نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ونشيد في ذلك الصدد بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، في دعم الوساطة والحوار وتعزيز السلام المستدام والأمن والتنمية.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا الثابت للبعثة في جهودها الرامية إلى توفير الأمن للسكان المدنيين ودعم تعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نتضامن مع حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيهما إلى تحقيق السلام المستدام والازدهار الاجتماعي والاقتصادي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبول (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، ولبلدكم الشقيق، جمهورية كينيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الوقت نفسه، أرحب بمبادرتكم لعقد هذه الجلسة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر دولة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على التزامه بقضية بلدي ودعمه لها. وبالإضافة إلى ذلك، أتقدم بشكري إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام الخاص الذي يواصلون إيلاءه للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/807)، الذي قدمته للتو ممثلته الخاصة ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا. وأرحب بوجودها وأشيد بجهودها المتواصلة لتعزيز السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واسمحوا لي أن أضم صوت وفدي إلى هذه المناقشة لكي أقدم وجهة نظر حكومتي بشأن الشواغل المثارة في التقرير، وأن أدلي بعدة ملاحظات، تتعلق أساسا بالحالة الأمنية والسياسية والإنسانية، فضلا عن مسائل حقوق الإنسان واستراتيجية خروج البعثة.

ولكن قبل ذلك، أود أن أشكر السفير عبده أباري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته بشأن أنشطة اللجنة. وأرحب أيضا بحضور ممثلة المجتمع المدني من مقاطعة كيفو الشمالية، السيدة مبانغو.

كما يعلم المجلس، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجهه بلدي منذ أكثر من عقدين بقليل يتصل بالحالة الأمنية، ولا سيما في الشرق،

حيث يواصل عدد من الجماعات المسلحة المتمردة نشر الرعب والخراب بين السكان، مما يؤثر بصفة خاصة على النساء والأطفال. ولوضع حد لذلك، يعتمد رئيس الجمهورية، فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، على الحلول والشراكات الداخلية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك على الحلول العسكرية وغير العسكرية على حد سواء.

وبغية تعزيز المكافحة على الصعيد الوطني والقضاء على تلك القوى السلبية نهائيا ووضع حد لتلك الحلقة المفرغة من العنف، اتخذ رئيس الدولة قرارا، وفقا للمادة ٨٥ من دستور بلدي، بإعلان حالة حصار في مقاطعتين شرقيتين حيث مستوى التهديد الأمني والإرهابي مرتفع للغاية. وبفضل ذلك القرار، أُحرز تقدم كبير في مكافحة الجماعات المسلحة المتمردة وفي الحد من التوترات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتواصل حكومة بلدي تعزيز التدابير المتخذة بموجب حالة الحصار، بدعم من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، من أجل مواصلة الضغط على تلك القوى السلبية وشركائها، ولا سيما بزيادة عدد القوات والوجود العسكري في تلك المقاطعات، ومن خلال استئناف العمليات العسكرية المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنظر إلى النتائج التي تحققت حتى الآن بفضل تنفيذ حكومتي لذلك التدبير الاستثنائي، لن ترفع حالة الحصار إلا عند زوال الظروف التي أدت إلى إعلانها. وعلى الصعيد الإقليمي، يواصل رئيس الدولة جهوده لتطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها بشكل فعال، والنهوض بتعزيز السلام والأمن والتكامل الاقتصادي في المنطقة على حد سواء.

وقد وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من مذكرات التفاهم، لا سيما مع أوغندا بشأن تعقب المتمردين الإرهابيين التابعين للقوات الديمقراطية المتحالفة الأوغندية والتجارة عبر الحدود وشق طريق عبر مدينة بيني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، تم توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون مع رواندا بشأن الاستثمارات ومنع التهرب الضريبي والتعاون في مجال تعدين الذهب. ووقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عدة مذكرات تفاهم مع بوروندي بشأن السياسة والدبلوماسية والأمن والبنى التحتية، بما في ذلك بشأن مد خط سكك حديدية يربط مدينة كيندو في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغيتيغا في بوروندي.

وأدى تطبيق حالة الحصار إلى قيام العديد من المقاتلين وأمراء الحرب من الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية على السواء بإلقاء الأسلحة طوعا، مما زاد من عدد الأشخاص المسرحين الذين يجب رعايتهم. ولهذا السبب هناك حاجة ملحة لوضع استراتيجية تنفيذية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتكيف مع ذلك الواقع.

وتحقيقا لهذه الغاية، وقع رئيس الدولة في ٤ تموز/يوليه و ٧ آب/أغسطس مرسومين بإنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وبتعيين أعضائه. وسيؤدي تنفيذ ذلك البرنامج إلى تسريع معالجة وضع عدة مئات من المقاتلين الذين استسلموا منذ إعلان حالة الحصار وما بعدها. ويشجع البرنامج الجديد لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار نهجا مجتمعيا متكاملا يسخر الموارد المحلية، بهدف شامل هو ضمان استقرار المجتمعات المحلية وأمنها من أجل تعزيز التنمية للجميع.

وصحيح أن بعض التحديات، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والتمويل، سوف تعقد إعمال البرنامج. ولذلك سيكون من الضروري حشد عمليات التبرع بالموارد. وفي هذا الصدد، فإن مساهمات المانحين والشركاء الآخرين، ولا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجنة بناء السلام والبنك الدولي، هي مساهمات هامة جدا، ضمن أخرى.

وفي إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٥٦ (٢٠٢٠) وتوصياته بشأن الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنشئ فريق عامل بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وضع ذلك الفريق العامل المشترك، الذي تم توسيعه ليشمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني، خطة انتقالية (انظر S/2021/807، المرفق)، ستسمح في نهاية المطاف بنقل المسؤولية تدريجيا والانسحاب المنظم والنهائي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول عام ٢٠٢٤.

ولذلك، فقد حان الوقت للتوحد والتعبئة من أجل تنفيذ تلك الخطة الانتقالية المشتركة، التي تتطلب دعما ماليا ولوجستيا وتقنيا. وعلاوة على ذلك، تتوقع جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة الانتقالية، أن تساعد الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لها وأن يوفرا كل الوسائل اللازمة لها حتى تتمكن من أداء مهمتها وولايتها وفقا للقرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠).

ونود أن نؤكد على ضرورة كفالة تزويد القوات المنتشرة على الأرض بالوسائل والقدرات اللازمة، بما في ذلك التدريب اللازم، لتلبية متطلبات الواقع في الميدان، والتعامل مع الحرب غير المتكافئة التي تشنها حاليا الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية الإسلامية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الحيوي أيضا ضمان نشر الوحدات والقوات المتوقعة، ولا سيما قوات الرد السريع، وفقا للقرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠) وضمن الإطار الزمني المحدد.

ومن المهم أيضا تعزيز العمليات المشتركة التي خططت لها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المقاطعات الخاضعة لحالة الحصار حيث لا يزال التهديد الأمني كبيرا، من أجل مواصلة الضغط على الجماعات المسلحة المتمردة وإجبارها على إلقاء أسلحتها.

ومن المهم الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وضعت نصب عينيها، من الناحية السياسية، تنظيم انتخابات وطنية ديمقراطية وحرة وشفافة في عام ٢٠٢٣. وتستعد حكومة بلدي لتلك الانتخابات، وقد وُضع جدول زمني يغطي كل ما يلزم عمله وجميع الشروط التي ينبغي الوفاء بها بحلول ذلك الوقت.

وفي هذا الصدد، أصدر رئيس الجمهورية في ٣ تموز/يوليه القانون المعدِّل والمكمِّل للقانون التنظيمي المتعلق بتنظيم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وعملها. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز استقلالية اللجنة وحيادها ونزاهتها، فضلا عن مكافحة جميع المحاولات الرامية إلى استخدامها لأغراض غير ملائمة. كما تجري أيضا عملية اختيار قادة تلك المؤسسة لدعم الديمقراطية.

وكانت مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي في صميم جهود الرئيس منذ توليه السلطة. وفي الواقع، تعهد رئيس الدولة بالعمل من أجل تعزيز سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ولذلك، تظل مكافحة الإفلات من العقاب أولوية رئيسية للحكومة. وقد اتخذت تدابير هامة لضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان من العقاب ودعم إنشاء آلية للعدالة الانتقالية.

وفيما يتعلق بمكافحة الفساد تحديدا، أنشأ رئيس الدولة وكالة لمكافحة الفساد ملحقة بمجلس وزرائه بهدف الكشف عن جميع العمليات غير القانونية وإحباطها، مع كفالة احترام الإدارة السليمة للشؤون العامة، التي بدونها يصعب تحقيق الرفاه الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، وبغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء حالة الحصار في المقاطعتين المعنيتين، شكلت حكومة بلدي والجيش آليات تأديبية لمعاقبة الجنود الذين ينتهكون تلك الحقوق عقابا رادعا.

وتفاقمت الحالة الإنسانية، المثيرة للقلق أصلا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الناجمة عن العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا في أعقاب موجة من العنف المسلح، جراء جائحة مرض فيروس كورونا وثوران بركان جبل نيراغونغو في أيار/مايو. وفيما يتعلق بثوران البركان، يود وفد بلدي أن يشكر المجتمع الدولي على التدفق التلقائي للدعم المقدم إلى الشعب الكونغولي والجهود التي تبذلها الحكومة لمساعدته.

وأود أن أشيد بالإحاطة التي قدمها السفير أباري وأؤكد له استعداد سلطات بلدي لمواصلة العمل مع أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وعلاوة على ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بالطلبين اللذين قدمهما رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ أيلول/سبتمبر خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة إلى كيانات الأمم المتحدة، بصفة عامة، وإلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ بصفة خاصة.

وتمثل الطلب الأول في رفع التدابير المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، المتعلقة بإخطار اللجنة مسبقا بإرسال أي شحنات للأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بتقديم المساعدة أو المشورة أو التدريب فيما يتصل بالأنشطة العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديدا إذ ينص الدستور على أن الحكومة مكلفة بكفالة سلامة الناس والسلع في جميع أنحاء الأراضي الوطنية.

وكان الطلب الثاني فرض جزاءات قاسية على جميع شبكات المافيا تجعل منها عبرة لغيرها، سواء كانت في بلدان العبور أو المقصد، وعلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تمارس الاستغلال غير المشروع لمناجم بلدي وتوفر للجماعات المسلحة الأسلحة والذخيرة، مما يؤدي إلى إطالة أمد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وإذا جاز لي، لدي طلب ثالث. يود بلدي أن تبذل اللجنة جهودا أكبر لكفالة استئناف المناقشات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والإمارات العربية المتحدة بشأن التجارة المنتظمة للذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية، المتوقفة حاليا، في أسرع وقت ممكن.

وفي الختام، أود باسم حكومة بلدي أن أشكر جميع أفراد البعثة، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، على دعمهم الدؤوب لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.